## ● أخبار قصيرة

### تصدير ٢٦٫٦ ألف طن من منتجات الأحياء المائية من بوشهر لـ٩ دول

أعلن رئيس دائرة الحجر الصحي والأمن الحيوي في الطب البيطري بمحافظة بوشهر أنه تم خلال العام الماضي تصدير ٢٦ ألفًا و٦٠٠ طن من المنتجات الأحياء المائية من هذه المحافظة إلى ٩ دول أوروبية وآسيوية. وقال محمدرضا عباسي: إن هذه الكمية من الصادرات المائية تشمل ١٩ ألف طن من الروبيان و٧ آلاف و٦٠٠ طن من الأسماك، وذلك منذ بداية عام ٢٠٢٥ حتى الآن، بعد إجراء أكثر من ١٣٤ ألف اختبار تخصصي في مختبر مراقبة جودة الأغذية، وأكثر من ٢٧ ألف اختبار في المركز الوطني لفحص وتشخيص أمراض الروبيان، والحصول على الشهادة الصحية الدولية. وأضاف: إن الدول المستهدفة لهذه الصادرات تشمل روسيا، الصين، بولندا، أرمينيا، البحرين، جورجيا، الكويت، الإمارات، وقطر. وتابع: إن الإشراف البيطري غطى جميع المراحل، بدءًا من الإنتاج في المزارع وصولاً إلى التجهيز والتعبئة والنقل.

### استعداد كامل لهيئة الموانئ في مجال تأمين السلع الأساسية

أكد المدير التنفيذي لهيئة الموانئ والملاحة البحرية الاستعداد الكامل لهذه الهيئة للتعاون الشامل في مجال لوجستيات تأمين السلع الأساسية والضرورية للبلاد. وقال، محمد شكيبي نسب، في اجتماع مع رئيس وأعضاء لجنة الإعمار بمجلس الشورى الإسلامي: إن التعاون والتنسيق اللازمين من جانب هيئة الموانئ والملاحة البحرية مع الهيئات ذات الصلة مثل وزارة الصناعة والتعدين والتجارة وكذلك وزارة الجهاد الزراعي في مجال تأمين السلع الأساسية والضرورية قائم، وقد تم وضع سيناريوهات مختلفة وبديلة للبلاد في ظروف خاصة. وأضاف: تم إعداد خطة استمرارية الأعمال في الموانئ، وتم التخطيط لدخول وخروج السفن وكذلك عمليات التفريغ والتحميل للبضائع، مشيراً إلى طاقة الموانئ المختلفة في البلاد، قائلاً: ينبغي الاهتمام بتوزيع وتوجيه البضائع بشكل مناسب ومتوازن.

### إطلاق ٢٠٠٠ مزرعة نموذجية في أنحاء البلاد

أعلن نائب وزير الجهاد الزراعي، أنه سيتم خلال العام الجاري إطلاق ٢٠٠٠ مزرعة نموذجية لخمسة محاصيل استراتيجية رئيسية، بهدف إنعاش الإنتاج وزيادة الإنتاجية واستكمال سلسلة القيمة في القطاع الزراعي لمختلف مناطق البلاد. وقال غلامرضا غل محمدي، أمس الأربعاء، خلال تفقده الحقول البحثية في بارس آباد مغان: إن المزارع النموذجية للمزارعين الرواد والناجحين تمثل طاقة قيّمة لزيادة الإنتاج، لأن الفارق في الأداء بين هذه المزارع والمزارع الأخرى كبير جداً. وبناءً على ذلك، سيتم هذا العام، وفي إطار هذه المزارع، قيام ٢٠٠٠ مزارع رائد، كلٌّ منهم، بتغطية ٢٠ شخصاً بالتدريبات وجهاً لوجه والزيارات العلمية. وأعلن غل محمدي؛ أن العام الجاري هو «عام التعليم وزيادة المعرفة العلمية للمنتفعين» في القطاع الزراعي، مشيراً إلى أن إقتصاد المقاومة مرادف لزيادة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المائية والتربة، وأن أقرب طريق لتحقيق أقصى إنتاج في وحدة المساحة هو نشر الأفكار الجديدة والنتائج العلمية بين المزارعين، وهذا الأمر يتحقق بالتعاون بين الباحثين وخبراء الإرشاد الزراعي.

رغم التوترات الإقليمية والعقوبات؛

# إيران تحقق رقماً قياسياً في عائدات صادراتها النفطية إلى الصين

على الرغم من التوترات الإقليمية وضغوط العقوبات، بلغت عائدات إيران النفطية من صادراتها إلى الصين في مارس/ آذار ٢٠٢٦ فحسب، بل بلغت أيضاً أعلى مستوى لها في السنوات الأخيرة. ووفقاً للتقديرات المنشورة، بلغت قيمة صادرات إيران النفطية إلى الصين في مارس/ آذار حوالي ٥/٣ مليار دولار. ويعتقد الخبراء؛ أن نمو عائدات إيران النفطية في هذا الوقت يعود، بالدرجة الأولى، إلى تزايد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الخليج الفارسي. ووفقاً للمحللين، مع تزايد احتمالية نشوب صراع في المنطقة، وخاصة في مضيق هرمز، يتزايد قلق السوق العالمية بشأن اضطرابات إمدادات النفط، وتتجه الأسعار نحو الارتفاع. وأدت هذه الظروف إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الإيرانية بالدولار الأمريكي، رغم ضغوط العقوبات. في المقابل، أبدت مصافي التكرير الصينية المستقلة رغبة أكبر في شراء النفط الإيراني في ظل هذه الظروف، إذ تقدم طهران شروطًا وتسهيلات خاصة لبيع النفط للحفاظ على حصتها السوقية؛ وهو أمرٌ بات أكثر جاذبية للمشترين الآسيويين في ظل ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. ويرى المحللون الاقتصاديون؛ أن الولايات المتحدة لا تستطيع الضغط كليًا على الإقتصاد الإيراني من خلال الضغط على صادرات النفط؛ لأن أي تصعيد للتوترات مع إيران، لاسيما فيما يتعلق بمضيق هرمز، قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وهو ما قد يعوض جزئيًا آثار أي انخفاض محتمل في حجم صادرات النفط الإيرانية. في هذا السياق، تُظهر الإحصاءات المنشورة أن عائدات إيران النفطية من مبيعاتها إلى الصين تراوحت في معظمها بين ملياري دولار وثلاثة مليارات دولار شهريًا على مدار الـ٢٧ شهرًا الماضية، إلا أن هذا الرقم بلغ حوالي ٥/٣ مليار دولار في مارس ٢٠٢٦. وقد تضاعف هذا المبلغ أكثر من مرتين مقارنةً بشهر فبراير ٢٠٢٦، حيث أفادت التقارير أن عائدات إيران من صادرات النفط إلى الصين بلغت حوالي ٢/٦ مليار دولار في فبراير.

مندوب إيران الدائم لدى المنظمة البحرية الدولية:

## لا يمكن لأي قرار أن يقيّد موقف طهران القانوني فيما يتعلق بحرية الملاحة

أعلن مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدائم لدى المنظمة البحرية الدولية IMO أنه لا يمكن لأي قرار أن يقيد الموقف القانوني لإيران فيما يتعلق بحرية الملاحة ومواجهة التدخلات غير القانونية في حركة المرور البحرية.

ونقلاً عن منظمة الموانئ والشؤون البحرية، فقد عقدت الدورة الرابعة والثمانين للجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية MEPC ٨٤ في الفترة من ٢٧ أبريل إلى ١ مايو ٢٠٢٦، في مقر المنظمة البحرية الدولية IMO في لندن، بمشاركة ممثلين من ١٣٩ دولة وأكثر من ٥٠ هيئة استشارية.

وأعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية معارضتها لمسألة فرض ضريبة الكربون على السفن، في الدورة الرابعة والثمانين لهذه اللجنة. وشارك وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشاط في هذا الاجتماع، بما في ذلك حضور المندوب الدائم للبلاد لدى المنظمة البحرية الدولية والمشاركة الافتراضية لممثلي منظمة الموانئ والشؤون البحرية، والمديرية العامة للسلامة والأمن البحري، وجمعية التصنيف الإيرانية. وبحسب التقرير، نظراً لحساسية قضية انبعاثات الغازات الدفيئة في صناعة الشحن البحري، تمت دراسة ومتابعة هذه القضية أولاً في اجتماع فريق العمل المتخصص ISWG-GHG٢١ ثم في اجتماع لجنةِ حماية البيئة البحرية MEPC ٨٤.

ووفقا لهذا التقرير؛ فقد كانت المناقشات المتعلقة بتعديلات الملحق السادس لاتفاقية «ماربول» MARPOL بشأن إقرار ضريبة الكربون على وقود السفن، من أهم موضوعات هذا الاجتماع، حيث تحولت إلى أحد محاور الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية. وأعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية معارضتها لإقرار هذه اللوائح، وفي نهاية المطاف، لم يصل هذا الموضوع إلى نتيجة بسبب غياب الإجماع العالمي، وتم تأجيله إلى الاجتماعات المقبلة.

كما قدم مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى المنظمة البحرية الدولية IMO بالتعاون مع منظمة الموانئ والملاحة البحرية، ومن خلال تقديم وثائق استراتيجية بتبيين دقيق لجذور الأزمة في الخليج الفارسي وبحر عمان، وذلك فيما يتعلق بمشروع القرار السياسي المقدم من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة. وأعلن المندوب الدائم للبلاد في نهاية هذا الاجتماع، مسجلاً بياناً رسمياً في التقرير النهائي لهذه اللجنة، أنه لا يمكن لأي قرار أن يقيد الموقف القانوني لإيران فيما يتعلق بحرية الملاحة ومواجهة التدخلات غير القانونية في حركة المرور البحرية.

## المركزي الإيراني يعلن عن برنامج تمويل لتحسين الإقتصاد الوطني

أعلن محافظ البنك المركزي عن تصميم برنامج تمويل لتحسين الاقتصاد الوطني، قائلاً: لقد وضعنا خطة شاملة لتمويل اعادة بناء البنية التحتية المتضررة ووحدات سلسلة الإنتاج والقطاعات الرئيسية.

وأعلن عبدالناصر همتي، أمس الأول، في الاجتماع الأول للجنة الخاصة بصنع السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي للعام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس)، أثناء شرحه لأداء البنك وخططه لتمويل الإقتصاد الوطني مع مراعاة السيطرة على التضخم، عن استمرار سياسة إعطاء الأولوية للائتمان والموارد للقطاعات الاقتصادية الرائدة وسلاسل الإنتاج والإمداد، والاستعداد التام لمرحلة إعادة البناء.

وأشار همتي إلى خطورة ظروف الحرب وضرورة تقديم دعم شامل لاقتصاد البلاد، قائلاً: منذ الساعات الأولى، عمل البنك المركزي بكل طاقته لإدارة الاقتصاد الوطني ووضع السياسة النقدية. وأضاف: لم نتوقف لحظةً واحدة عن تقديم الدعم النقدي ودعم النقد الأجنبي والدعم المصرفي للاقتصاد الوطني؛ فبينما ركزنا على تمويل الإنتاج والتوظيف وسبل العيش، حرصنا أيضاً على مراعاة ضبط السيولة وكبح جماح ضغوط التكاليف الناجمة عن الحرب على مستوى الأسعار العام.

وأكد همتي على جاهزية البنك المركزي لظروف الحرب وفترة إعادة الإعمار، قائلاً: كان من أولوياتنا العاجلة تيسير إمداد السلع الأساسية. ورغم القيود التي فرضتها الحرب، والتي أدت في العديد من الدول إلى تقييد الاستهلاك، لم ندع موائد الناس خالية من السلع الأساسية، وذلك من خلال توفير تمويل مُوجّه للإنتاج المحلي واستيراد السلع الأساسية، فضلاً عن تخصيص موارد لخطة الإمداد الغذائي. وفي هذا الصدد، كان لدينا تنسيق كامل مع وزارة الجهاد الزراعي، ووزارة الصناعة والمناجم والتجارة، ووزارة التعاون.

وأكد محافظ البنك المركزي، أن التمويل الواسع لا يعني إهمال إدارة السيولة، قائلاً: بالتزامن مع هذا الدعم الكبير، قمنا بتصميم وتنفيذ حزم لإدارة السيولة وجذبها، وتوفير تمويل مُوجّه للقطاعات ذات الأولوية وسلسلة الإنتاج. وقد تم تنفيذ هذه الحزم بموافقة ودعم أعضاء المجلس الأعلى للبنك المركزي. وفيما يتعلق بسياسة المرحلة الجديدة، قال: في هذه المرحلة، يركز البنك المركزي على التمويل الموجه مع إعطاء الأولوية لسلسلة التوريد. نريد توجيه السيولة بدقة إلى محركات الإنتاج والأجزاء المتضررة من سلسلة التوريد، بدلاً من تركها غير هادفة. هذا هو النهج الذي سيمنع التضخم ويحافظ على استمرار الإقتصاد.

## إنشاء مناطق حرّة مشتركة مع تركيا وباكستان

أعلن المتحدث باسم أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الإقتصادية الخاصة في إيران عن التخطيط لإنشاء مناطق حرة مشتركة مع الدول المجاورة، ولاسيما تركيا وباكستان، مضيفاً: أنه تم عبر هذه المناطق خلال الأيام العصيبة للحرب المفروضة استيراد أكثر من مليون طن من السلع الأساسية إلى البلاد.

وقال حسين مرادي، في حوار مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: إن تطوير لغة الدبلوماسية الإقتصادية وتعزيز التفاعل مع الدول المجاورة مدرجان على جدول الأعمال، مؤكداً أن هذه الأهداف تُتابع بجدية من خلال مشروع إنشاء مناطق حرة مشتركة مع تركيا وباكستان.

وأضاف: إننا نجري حالياً مشاورات مع هذين البلدين، وتم تنفيذ الإجراءات الفنية وزيارات متبادلة للفرق الإقتصادية، تمهيداً لإنشاء واطلاق مناطق حرة مشتركة تعزيزاً للدبلوماسية الإقتصادية.

وقال مرادي: إن إطلاق مناطق حرة مشتركة مع الدول المجاورة لا يحقق الإزدهار الإقتصادي فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز أمن الحدود من خلال تعريف مصالح مشتركة. وأضاف: إن خلق فرص عمل مستدامة، والتجارة مع الدول المستهدفة، وإزالة الحرمان عن المناطق المحرومة في البلاد بشكل عام، هي من أهداف المناطق الحرة.

وأكد: إن المناطق الحرة كانت إحدى أدوات القوة والتأثير لإيران خلال فترة الحرب المفروضة الأمريكية–الصهيونية، حيث أدت دوراً أساسياً في تأمين السلع الأساسية التي يحتاجها المواطنون.

موضحاً: أنه خلال ٤٠ يوماً من الحرب المفروضة تم إدخال أكثر من مليون طن من السلع الأساسية إلى البلاد عبر منافذ المناطق الحرة. وتابع قائلاً: إن المناطق الحرة في الجنوب كانت في قلب المواجهات خلال أيام الحرب، إلا أن المناطق الحرة في الغرب والشرق والجنوب أدت دورها بأفضل شكل ممكن، لضمان عدم حدوث أي خلل في عملية تأمين السلع الأساسية.

وقال مرادي: إن المناطق الحرة تعتبر ذراعاً قوية إلى جانب الحكومة. كما لفت إلى دور المناطق الحرة في إنشاء الممرات الترانزيتية المهمة في البلاد، موضحاً؛ أنه خلال الحرب أدى الحصار البحري إلى صعوبة عمليات التصدير، إلا أن الإجراءات الاحترازية التي اتُخذت مسبقاً مكّنت إيران من استخدام بعض المنافذ الخاصة لمواصلة تصدير المنتجات المحلية ومنتجات المناطق الحرة إلى الدول المستهدفة، وكذلك تأمين المواد الأولية والاحتياجات الداخلية من دول أخرى عبر تلك المنافذ.